

النظام الداخلي للجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية

غسان عبد الله مجول الدوري أ.م.د. يوسف عبد الكريم طه الرديني

المقدمة :

كانت القوات الانكشارية منذ نشأتها في القرن الرابع عشر الميلادي وطيلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ، تمثل عماد المؤسسة العسكرية العثمانية وسر قوتها في تحقيق الانتصارات على اعدائها . فقد اصبح افراد هذه القوات يؤلفون فئة عسكرية منيعة الجانب تفانت في الذود عن الدولة العثمانية وتوسيع رقعتها ، وبفضلهم حققت الدولة ومؤسستها العسكرية اعظم انتصاراتها في الاناضول والروم ايلي ، لما اتصفوا به من قدرة قتالية عالية وانضباط عسكري لا مثيل له ولم يكن يغيب عن اذهان المؤرخين تلك المعارك المهمة التي اشتركة بها الانكشارية والتي غيرت مجرى تاريخ الدولة العثمانية .

لقد ظهرت الحاجة إلى انشاء القوات الانكشارية بعد ان فقدت القوات الاقطاعية اهميتها وقدرتها القتالية وصار من الصعب جداً الاعتماد عليها في اماكن بعيدة عن مواضع اقطاعها . مما ساعد العثمانيون على أنشاء القوات الجديدة من تلك الأعداد الكبيرة من أسرى النصارى الذين حصلوا عليهم خلال عمليات توسعهم العسكري في الروم ايلي (البلقان) ، وحرصوا على تربية هؤلاء تربية عسكرية صارمة على وفق نظام داخلي محكم تحت اشراف الهيئة العثمانية العليا الحاكمة وبفعل هذه التربية اصبح هؤلاء الفرد الانكشاري للسلطان والدولة ولاءً مطلقاً هذا الولاء المطلق الذي انبثق من خلال النظام الداخلي الذي وضع للقوات الانكشارية ، والذي تميز بصرامته ودقته الامر الذي كان سر قوتها وانضباطها طيلة المراحل الاولى من تأسيسها .

والبحث يركز على اهمية النظام الداخلي لهذه القوات والتي تضمن كل ما يخص آلية عمل الوات الانكشارية من خلال الواجبات الملقاة على عاتقها واهم الامتيازات التي تمتعت بها ، من خلال بحث طبيعة القانون الخاص بالقوات الانكشارية ، وواجبها (فرقها) والوظائف والرتب ،

والعطايا ، وثكنات القوات الانكشارية وطبيعة العقوبات العسكرية والزي الخاص بالانكشارية واهم التجهيزات العسكرية والانظمة والتقاليد الخاصة بها .

اولاً : القانون الخاص بالقوات الانكشارية :

وضعت الدولة العثمانية قانوناً خاصاً ينظم عمل القوات الانكشارية واساليب انضباطها العسكري منذ عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ - ١٤٨١ م) ، وتبلورت نصوص هذا القانون وتكامل نطاقه القانوني في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦ م) ، وقد تألف القانون من اربعة عشر مادة هي^(١) :

- ١- على قادة الانكشارية وضباطها الانصياع إلى أوامر أولي الامر .
- ٢- ان يتعامل قادة الانكشارية وضباطها مع جنودهم في ثكناتهم ككيان واحد وان يتفقوا ويتحدوا في اتخاذ القرارات .
- ٣- ان حقيقة العسكرية والرجولة لا يليق بها ان تستخدم المظاهر الكاذبة ولا بد من اختيار البساطة في الحياة .
- ٤- لا بد من القيام بمتطلبات العبادات الالهية واطاعتها ، كما يقوم بها الحاج بكتاش وعدم الانحراف عنها .
- ٥- إن الدوشرمة الذين تم تجنيدهم وجلهم من طوائف الارمن ، والبلغار والبوشناق والارناؤوط وما اسر منهم ، لا بد من استخدامهم في اوجاق ابناء الاعاجم تمهيداً لدخولهم في اوجاق الانكشارية ، ولا يتم قبول الانضمام إلى صفوف الدوشرمة من اجناس محلية وأخرى غير ما ذكر .
- ٦- اذا صدر الحكم بإعدام أي جندي انكشاري لا بد من اظهار اثبات حيثيات الحكم .
- ٧- اجراء الترقيات لمراتب الانكشارية يكن بحسب الاقدمية ، وبالترتيب في الاوجاق .
- ٨- لا يتم تأديب وتوبيخ أفراد الانكشارية ألا من ضابطهم ، وإذا ما صدر حكم بحق افرادهم ينفذ في اماكن خاصة وبعيداً عن العامة .
- ٩- على المرضى من الانكشارية ان يقوموا بطلب التقاعد عن الخدمة العسكرية .

- ١٠- على الانكشاري ان لا يطلق لحيته .
 - ١١- لا يحق للانكشاري ان يترك الثكنات .
 - ١٢- على الانكشاري ان لا يعمل في أي مهنة أخرى .
 - ١٣- لا يحق للانكشاري ان يقدم على الزواج .
 - ١٤- على الانكشاري ان يقضي وقته في التدريب العسكري وتعلم الفنون المختلفة .
- ومن خلال تحليل مواد قانون الانكشارية يتضح لنا ، ان المادة الاولى والثانية تؤكد على الطاعة والانضباط العسكري ، وان يكون جميع افراد الانكشارية متعاونين ومتحدين ومطيعين لأوامر قادتهم ، لان ذلك هو الوسيلة الاساسية في تحقيق النصر على الاعداء .
- وتؤكد المادة الثالثة على ضرورة ان يتحلى الجندي الانكشاري بروح البساطة من خلال اخلاقه وقيافته البسيطة وعدم التكبر والتعالي على الآخرين واحترام القوانين .
- ونصت المادة الرابعة على تمسك الجندي الانكشاري بتعاليم الدين الاسلامي واداء فرائضه ، والامتناع عن التدخين والتحلي بمكارم الاخلاق والابتعاد عن الظلم وعدم التعدي على السكان ، وضرورة المحافظة على حقوقهم ، بما يتفق مع تعاليم الإسلام ومبادئه السمحاء والتمسك بتعاليم الطريقة البكتاشية .
- واشارت المادة الخامسة على التقيد الصارم في اختيار افراد الانكشارية من بين صفوف الدوشرمة ، وان لا يسجل في صفوف الانكشارية من الخارجين عن نظامهم ، وقد اكد ذلك السلطان سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠م) الذي شدد على منع مظاهر الرشى في تسجيل اسماء مجندي الانكشارية ممن لا يحق لهم التسجيل ، وقد اعدم من سجل اسماء هؤلاء الدخلاء من المرتشين^(٢) .
- واكدت المادتين السادسة والثامنة على ضرورة التأكد من احكام الاعداد الصارمة بحق بعض الانكشارية وتدقيقها قبل تنفيذها ، وعلى ان تنفذ على وفق ترتيبات قانونية تتم في اماكن خاصة ، اما العقوبات الاخرى فيتم التعامل معها على وفق نوعية الجرم ، وتختلف العقوبة تبعاً لذلك ما بين الحبس أو الجلد ويتم تنفيذها بحضور ضباط الانكشارية وفي اماكن خاصة .

ونظمت المادتين السابعة والتاسعة سلم التدرج العسكري لأفراد القوات الانكشارية وأكدت على احترام نظام الترقية بالأقدمية ومنح الرتب العسكرية وعزل بعض الافراد المخلين بالنظام وتعيين بدلاً عنهم . وما يتعلق بإجراءات التقاعد للمرضى وكبار السن وجرحى الحروب ، وتمنح لجميع هؤلاء رواتب خاصة بهم على وفق النظام .

وأكدت المواد المتبقية من القانون على ضوابط يجب ان يلتزم بها افراد الانكشارية ومنها ، عدم اطلاق لحاهم ، والامتناع عن الزواج والاختلاط بأفراد العامة ، طالما هم مستمرين بالخدمة العسكرية . وان على الانكشاري المبيت في ثكنته العسكرية وعدم السماح له بالقيام بأي عمل آخر يخرج عن اطار عمله العسكري ، فضلاً عن ادائه التدريبات العسكرية المستمرة .

ثانياً : اوجاق الجيش الانكشاري :

كان الجيش الانكشاري مؤلفاً من اربعة انواع من الاوجاق (الفرق) تألفت كل منها من عدد من الاورطات التي تدعى كتائب ، وهي الوحدة الاساسية في هذه الفرق جميعها وتراوح عدد افرادها بين مائة وخمسمائة رجلاً ، أي بين سرية وكتيبة ، فهي تكون سرية في زمن السلم ، اما في زمن الحرب فتعزز حتى تصل إلى كتيبة من خمسمائة رجل ، ولم يكن عدد افراد الاورطة موحداً بين مختلف الفرق في الجيش الانكشاري ، كما كانت هذه الفرق موزعة بين العاصمة استانبول والولايات ومواقع الحدود^(٣) . ومن المفيد ان نشير إلى ان الفرق الاربعة للجيش الانكشاري كانت تضم في اوائل القرن التاسع عشر بحدود سنة ١٨٢٤م ، مائتي واثنى وعشرين أورطة منها ، سبعين أورطة في استانبول والباقي موزعة في الولايات^(٤) .

وتأتي فرقة السكمان أو السكبان وتعني خادم الكلاب أو حارسها في مقدمة الفرق الاربعة من حيث الاهمية ، وقد سمي افرادها بهذه التسمية لانهم كانوا يقودون الكلاب امام امرائهم عند مسيرهم للصيد ، وبقيت فرقة المرتزقة السكبان كفرقة مستقلة ولم توضع تحت سلطة آغا الانكشارية ، الا بعد الاستيلاء على القسطنطينية في ٢٩ ايار سنة ١٤٥٣م^(٥) . إذ تعاضم شأنها بعد ان اخذ السلاطين العثمانيون وولاتهم بأستئجار الجنود المرتزقة من السكبان وتسليحهم بالبنادق ، واشتهر السكبان في القرن السادس عشر كرديف للجيش العثماني إلى جانب فرق

الانكشارية الاخرى ، وعدوا اقوى عناصره وكانوا يتقاضون المرتبات في اوقات الحرب فقط ، اما في اوقات السلم فكانوا يعرضون خدماتهم لمن يطلبها^(٦) .

لقد ادى هؤلاء السكبان دوراً عسكرياً كبيراً في الولايات العثمانية ، وكان الهدف من حشدهم في تلك الولايات هو مساعدة الجيش النظامي للدولة على مختلف الجبهات ، إذ كان مسؤولو المناطق الادارية يجمعونهم ويرسلونهم إلى جهات القتال بإشراف من الولاة ، وقد انتظم السكبان في تشكيلات عرفت بالبيارق أو السرايا ، إذ كان كل بريق يضم خمسين إلى مائة فرد منهم^(٧) ، وبمرور الوقت ضعف نظامهم وادى عدم انضباطهم وقيامهم بأعمال الفوضى إلى لجوء الدولة بمحاولة التقليل من استخدامهم ، والاستعاضة عنهم بفرق (اللوندات) و(التفنجية) حملة البنادق وبرز ذلك واضحاً اواخر القرن السابع عشر الميلادي^(٨) .

اما الفرقة الثانية من فرق الجيش الانكشاري فعرفت بفرقة ابناء الآعاجم وكان جند هذه الفرقة يؤخذون من ابناء الشعوب الاوروبية الخاضعة للدولة العثمانية ، إذ كانوا ينشأون تنشئة اسلامية وعسكرية ، وتوجد هذه الفرقة في العاصمة باستمرار ، سواء كان في وقت الحرب أو السلم ، إذ كان يتدرب في تكتاتها افراد صغار من الجنود قبل توزيعهم على الفرق المقاتلة^(٩) .

وعرفت الفرقة الثالثة باسم فرقة الجماعة وكان افرادها من الجنود موزعين بين العاصمة استانبول ومواقع الحدود لحمايتها ، وتسمى الفرقة الرابعة بفرقة البلك التي توزع افرادها بين استانبول والولايات^(١٠) . وبلغ عدد اوجاق فرق الانكشارية في اواخر القرن السادس عشر الميلادي حوالي مائة وست وتسعين أورطة ، منها مائة وواحد أورطة تؤلف فرقة الجماعة ، واربع وثلاثون تؤلف فرقة السكبان ، واحدى وستون تؤلف فرقة البلك ، اما فرقة ابناء الاعاجم فكان يقتصر دورها العسكري على حماية العاصمة وقلما تشترك في الحملات العسكرية الخارجية^(١١) .

ثالثاً : اهم الرتب والوظائف في الجيش الانكشاري :

كان الآغا هو القائد الاعلى للجيش الانكشاري بوصفه اعلى ضباط هذا الجيش رتبة ، وكان بحكم قيادته الجيش قائداً لموقع العاصمة استانبول وضابطاً اعلى لدى الصدر الاعظم^(١٢) ، وبذلك كان الآغا شخصية بالغة الاهمية ، نظراً لان قواته كانت اقوى اداة عسكرية تحت

تصرف السلطان ، فضلاً عن عمله ايضاً كمدير للشرطة في العاصمة ذاتها ، وكان بحكم منصبه يحضر جلسات الديوان الهمايوني (المجلس الاعلى للدولة) ، ويتقدم جميع الوزراء والقادة العسكريين أياً كانوا ، اما في حالة الحرب كانت له ميزة قيادة الواجهات في حالة توجه السلطان بنفسه إلى الحرب ، وبخلاف ذلك كان الآغا يرسل نائباً عنه كي ينفذ اوامره ، في ادارة العمليات العسكرية^(١٣) .

كان الأغوات في بداية القرن السادس عشر الميلادي يختارون من بين ضباط الجيش الانكشاري ذاته ، الا ان السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦ م) الذي عانى من عصيان الانكشارية وسطوتهم ، فكر في الحد من قوتهم بتعديل هذه القاعدة واصبح منذ عهده وطيلة قرنين من الزمان يعين الأغوات من بين رجال القصر^(١٤) . ثم ابدل الامر بالرجوع إلى اختيار الآغا من بين مساعديه فيما بعد .

كان يساعد الآغا في قيادة الواجهات الانكشارية بعض الشخصيات العسكرية المهمة ، وفي مقدمتها السكبان باشي الذي كان يتولى قيادة فرقة السكبان ، ويعد من خلال وظيفته هذه كمساعد اول للآغا وينوب عن الأخير في قيادة الجيش اثناء الحرب ، أو توكل اليه قيادة فرقته السكبان^(١٥) .

ويُعد القول كخيا الشخصية الثانية بعد السكبان باشي وعين مساعد ثاني للآغا ووظيفته مهمة جداً ، إذ يوصف بأنه القيم المالي للقوات الانكشارية وتكون مهمته الاشراف على الشؤون المالية والاقتصادية الخاصة بالواجهات الانكشارية ، وكل ما يتعلق بأمور الصرف المالي ، وكثير ما كان الآغا يعتمد على القول كخيا والسكبان باشي في قيادة القوات الانكشارية والاشراف على اوضاعها ، وذلك عند انشغاله المستمر مع الصدر الاعظم في انجاز بعض المهام الحكومية^(١٦) .

كان الديوان الحربي الخاص بالقوات الانكشارية قد تألف من الآغا والسكبان باشي والقول كخيا ، ويضاف اليهم ثلاثة من كبار قادة الاورطات ويسمى هذا الديوان بـ (الواجهات آغا لري)^(١٧) . اما الكتائب المعروفة بالاورطات فكان على رأس كل واحدة منها ضابط برتبة جوراجي يساعده ستة من الضباط اقل مرتبة منهم ويطلق على احدهم الاورطة باشي ، أي رئيس الكتبة ووكيل خرج وهو المشرف على الانفاق والمؤونة ، والبيرقدار حامل العلم ، والباش اسكي رئيس

الحرس وهو اكبر افراد الاورطة سنأً واقدمهم خدمة ، وهناك الاشجي باشي أي رئيس الطهاة ،
والسقا باشي رئيس السقائين ، يضاف أليهم عالم دين وهناك كاتب واجبه القيام بحفظ سجلات
الثكنة^(١٨) .

رابعاً : رواتب الانكشارية (علوفاتهم) :

ان جميع رواتب الانكشارية كانت تثبت في دفاتر خاصة بهم ويتم رفعها إلى السلطات
الحكومية لإصدار الموافقة عليها ، كما احتوت هذه الدفاتر على اسماء المتقاعدين والفرسان
وامناء الاسلحة^(١٩) .

اما رواتب الجند في الجيش الانكشاري ، فقد كان على الجندي في وقت السلم ان يخدم
ثلاث سنوات حتى يصبح له الحق بالراتب أو المعاش ، وكان يبدأ بأقجة في اليوم ، إلا ان
الجندي الذي يبدي شجاعته في القتال ويتميز في احدى المعارك ببسالة فيها يمنح زيادة تتراوح
بين اقبنتين وثلاث ، وبقي هذا النظام معمولاً به حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي اعاد
تنظيم رواتب الجند ، فوضع ثلاث اصناف من الرواتب ، الصنف الاول خاص بالجنود الصغار
(كوجك) وتراوح راتبهم من ثلاث إلى سبعة اقبات يومياً لجنود الخدمة الفعلية ، والصنف الثاني
للجنود القدامى الذين تميزوا بشجاعتهم اثناء القتال في الحروب ، وتراوح مقدار راتبهم من ثماني
إلى تسع وعشرين اقجة يومياً ، وخصص الصنف الثالث للضباط والجنود من معوقي الحرب أو
المتقاعدين وحددت رواتبهم من ثلاثين إلى مائة وعشرين اقجة يومياً^(٢٠) . اما عن راتب آغا
الانكشارية فقد كان يستلم راتباً قدره أربعمائة اقجة والسكبان باشي كان يتقاضى سبعين اقجة
يومياً^(٢١) .

الا ان هذا النظام لم يكن يطبق على فرقة ابناء الآعاجم المقيمين في العاصمة بصورة
دائمة ، فقد كانت رواتب الضباط والجنود في هذه الفرقة تراوحت بين اثنتين وتسع وثلاثين ونصف
اقجة في اليوم وذلك بحسب الرتبة وسني الخدمة^(٢٢) .

اما الضباط العاملون في الخدمة العسكرية الفعلية ، فكانت رواتبهم اليومية تتراوح في عهد
السلطان سليمان القانوني بين مائة وعشرين اقجة ، وهو الحد الادنى لراتب أمر السرية أو قائد

الاورطة ، ويشكل في الوقت ذاته الحد الاعلى لراتب الضابط أو الجندي المعوق أو المتقاعد ،
والف وخمسمائة اقجة وهو الحد الاعلى لراتب الآغا قائد الجيش ، وكان هؤلاء يقبضون رواتبهم
مع الجند^(٢٣) .

وكان للآغا وكبار قاداته ، فضلاً عن الرواتب امتيازات مادية اضافية يستفيدون منها على
حساب الجند ورواتبهم ، فالآغا مثلاً وبعد موافقة الصدر الاعظم صلاحية ترقية الضباط إلى
مختلف الرتب في جيشه ، وكان يقبض مقابل كل ترقية مكافأة مالية من الضابط المرقى ويقبض
ايضاً مكافأة مالية من الضابط الذي يبقى في منصبه على اعتبار ان التجديد للضباط في
مناصبهم يتم سنة بعد أخرى ، حتى كان يحصل من جراء هذه المكافآت على مبلغ يصل بحدود
المائتي الف قرش ، يوزعها بينه وبين مساعده الاول القول كيخيا بنسبة الثلثان له والثلث الباقي
للقول كيخيا ، كما كان الآغا نفسه وقادة الاوجاق يأخذون من رواتب الجند نسبة ١٢٪ تقريباً^(٢٤)
. واذا ما تغيب جندي عن استلام راتبه اليومي لسبب أو لآخر ، فلقائد الاورطة حق الاحتفاظ
بالراتب اليومي لهذا الجندي إلى حد عشرين اقجة ويسلم قسماً منه للآغا الذي يعطي بدوره قسماً
آخر منه لمكتب الكتبة أي امانة سر الجيش^(٢٥) .

وفي بعض الاحيان كان السلاطين يقومون بزيادة رواتب أو علوفات بعض الاورطات دون
غيرها ، وبصورة مؤقتة ، كقيام إحدى الاورطات بدور عسكري متميز أثناء الحرب كفتح حصن
أو مدينة وغيرها من المهام العسكرية المناطة بها ، عندئذ يقوم السلطان بمنح افرادها زيادة في
علوفاتها المقررة تصل إلى الضعف أو اكثر ، وبالتالي قد يحصل تفاوت في الرواتب بين افراد
الاورطات المختلفة تبعاً لذلك^(٢٦) . وفي اليوم المحدد لاستلام الرواتب كانت توزع من قائد السرية
كل ثلاث اشهر ، وما عدا رواتبهم كانت تمنح لهم اكراميات بين مدة واخرى^(٢٧) .

وكذلك كان للآغا وقادة الاوجاق الحق في ان يرثوا ضباط الجيش وجنوده ، وتتم تلك
العملية على يد ضابط الخزانة في الجيش ، أي بيت المالجي الذي يقوم بإحصاء تركة المتوفي
وحصر ارثه ، فأن كان له ورثة شرعيون يأخذ من تركته العشر فقط ويوزع على الآغا وضباط
الخزانة وقائد أورطة الموروث ، وان لم يكن له ورثة تعود التركة كلها إلى الآغا الذي يعطي بدوره
العشر إلى ضباط الخزانة وقائد الاورطة ، هذا إذا كانت التركة تزيد عن عشرة الاف قرش ، اما

إذا كانت اقل من هذا المبلغ فإنها تصدر وتعود إلى خزانة الدولة ، وعلى الآغا ان يدفع لهذه الخزانة لقاء ما قد يستلمه من ارث من يتوفى من منتسبي قواته مبلغاً قدره عشرين الف قرش سنوياً^(٢٨) .

اما في الولايات فكان الولاة أو قادة المقاطعات (السردارية) يتمتعون بحق التصرف بتركات الجند في ولاياتهم أو إقطاعياتهم بالأسلوب نفسه ، أي حق الارث الذي يتمتع به الآغا بالنسبة إلى جند العاصمة ، باستثناء ان عليهم ان يتركوا للآغا كل ارث يزيد عن الف وخمسمائة قرش .

وفي هذا المجال يرث أيضاً قادة قوات المشاة الثلاثة الاخرى السلاحية والمدفعية والنقل جندهم عندما تنقل التركة عن الف قرش ، اما إذا زادت عن ذلك المبلغ فتعود إلى خزانة الدولة ، واما بالنسبة إلى قوات الفرسان (السباهية) والسلاحارية ، فيعود حق الارث هذا إلى خزانة الدولة فقط^(٢٩) .

وهناك فائدة مادية أخرى كان يجنيها الضباط من المبالغ الطائلة التي يحصلون عليها من جراء الفرق الحاصل بين مجموع رواتب الجند التي كانوا يقبضونها بحسب العدد النظري لجنود اورطاتهم ، وبين ما كانوا يدفعونه من رواتب للعدد المتحقق من الجند في هذه الاورطات ، إذ ان العدد النظري للاورطة كان يزيد بصورة دائمة عن العدد الفعلي^(٣٠) .

كانت رواتب افراد الجيش الانكشاري توزع بحسب السرايا ويوضع راتب كل سرية في كيس من الجلد المدبوغ ، وكان يسلم الراتب في يوم الثلاثاء من كل شهر وهذا قانون ثابت عندهم وكانت رواتبهم تسمى معاش ، ففي يوم توزيع الرواتب يقوم أمر السرية بتبليغ جميع السرايا وحسب التسلسل لاستلام الراتب ، وكان يعقد أثناء ذلك اجتماع للديوان وبحضور جميع الضباط الذي يقومون بإلقاء التحية إلى الصدر الاعظم وجميع الوزراء الحاضرين^(٣١) .

خامساً : ثكنات القوات الإنكشارية :

ان اولى الثكنات التي انشأت لإقامة الإنكشارية كانت في مدينة ادرنه التي تعد العاصمة الحربية للدولة العثمانية منذ نشأتها ، وعندما تولى السلطان محمد الفاتح الحكم انشأ للإنكشارية ثكنتين أخرتين في العاصمة استانبول ، اقيمت احدهما بجوار جامع (سهزاده) ، والاخرى في (آق سراي) وعرفت الثكنة الاولى باسم (اسكي اوطه لر) أي الفرقة القديمة ، بينما عرفت الاخرى باسم (يكي اوطه لر) أي الفرقة الجديدة ، وكان لهاتين الثكنتين ابواب خاصة للدخول اليها والخروج منها وكانت تغلق بشكل محكم ، وقسمت من الداخل إلى عدة اقسام وغرف خصصت لأفراد كل أورطة من اورطات الإنكشارية للسكن والإقامة فيها ، فضلاً عن الاماكن الاخرى الموجودة في الثكنة والتي سكنتها الفرقة الجديدة مثل (التعليمخانة) وساحة تعرف باسم (آت ميدان) ومسجداً يعرف باسم (اورطه جامعي) ومطبخاً وتكية ، ومعملاً وغير ذلك^(٣٢) .

وكانت ثكنتا الإنكشارية في العاصمة استانبول تحتوي على تسعين ساحة وعشرين قصراً ومئة واربع وثمانون اسطبلأ وستمئة وتسعة وثمانين صالة مجهزة بوسائل الراحة وعدداً كبيراً من المساجد ، وكانت الثكنات مكسوة بالحجر الخزفي ، وكل غرفة تحتوي على فوانيس عديدة ، وكان السلاطين يرصدون المبالغ الطائلة لبناء هذه الثكنات وتزيينها بالأبواب والرخام المطعمة بالذهب ، وعادة ما يصرف من تجارة الحرير على بناء الثكنات لإتمام العمل بسرعة ، اما غرفة الاطفاء الخاصة بالإنكشارية فكانت تحتوي على خمسمائة وواحد وثلاثين (طلبة جي) ، أي من افراد الاطفاء الذين يحملون ويستعملون آلة ضخ الماء^(٣٣) .

ولم تكن ثكنات الإنكشارية تحتوي فقط على اماكن النوم للضباط والجنود ، بل كانت تحتوي على جميع متطلبات حياتهم اليومية والعملية مثل المطابخ ومخازن الاسلحة والذخائر وغير ذلك^(٣٤) .

وكانت الدولة تحرص على منع اتصال الإنكشارية بأقاربهم ، ولهذا فرضت عليهم في وقت السلم ان يعيشوا في الثكنات ، فضلاً عن هذا لم يسمح لهم بالزواج^(٣٥) .

سادساً : العقوبات العسكرية :

كان يوجد في انظمة الجيش الانكشاري خمسة أنواع من العقوبات هي : الحبس المؤقت وكان الحكم به من صلاحية الضباط العاملين ، وعقوبة الجلد البسيط ، وكان الحكم بها من صلاحية (الاوداباشي) أي رئيس الفرقة الذي ينفذه بيده وبواقع تسع وثلاثين جلدة على ظهر المحكوم منبطحاً وعلى قفاه ، ثم عقوبة الجلد الكبير والحكم بها من صلاحية قائد (الاورطة) الذي كان يأمر بجلد المحكوم عليه تسعاً وسبعين جلدة بالسوط وينفذها (جاويش الاورطة)^(٣٦) ، ويتطلب حكم الجلد بنوعيه لتنفيذه موافقة الآغا والصدر الاعظم ، وايضاً عقوبة الحبس المؤبد ، وينفذها المحكوم في إحدى قلاع مضيقى الدردنيل أو البسفور ، اما العقوبة الاخيرة فهي الموت ، أو الاعدام وينفذ على المحكوم به في إحدى القلاع المذكورة ليلاً خنقاً (وبالأنشوطة) ، ثم ترمى جثته في بحر ايجه^(٣٧) . في حين يعاقب الضباط ذوي الرتب العليا عادة ، بالتجريد أو النفي من القاضي عسكر^(٣٨) .

وكانت تراعى بعض الحالات عند معاقبة الجندي الانكشاري ، فلم يكن مثلاً ينفذ به حكم الموت علانية ، أو أي عقوبة أخرى عند الضرورة ، كما ولو كانت الجريمة واقعة على شخص ما ، وكان المتهم يمثل امام محكمة مؤلفة من ست ضباط كبار ، يرأسها الصدر الاعظم ويشترك فيها الآغا ويتم تجريد المحكوم قبل تنفيذ الحكم به ، بأن تنتزع عمامته عن رأسه ويمزق طوق سترته علامة على تجريده ، وذلك كي ينزل برتبته إلى مستوى العامة ، ثم ينفذ الحكم به^(٣٩) .

اما عن عقوبة الفرار من الخدمة العسكرية فتكون في وقت السلم الحبس أو الجلد ، وفي وقت الحرب ، فضلاً عن ذلك كان يشهر بالعسكري الفار ويعد منبوذاً أو جباناً ولا يستحق شرف الذود عن حياض الدين والدولة ، وكثيراً ما كان رؤساء هؤلاء العسكريين يغالون في معاقبة مرؤوسيهم الفارين بأساليب قاسية أو يحكموا عليهم بالموت خنقاً ، ويتم تنفيذ الحكم الاخير في الميدان في جناح خاص بالجلادين يسمى (ليلك تشادري)^(٤٠) .

كانت عقوبة افراد الجيش الانكشاري تختلف بحسب القدم والتدرج العسكري بينهم ، ويوجد في كل سرية سجن خاص بهم ، اما بخصوص المستحقين لعقوبة الاعدام كان يحذف اسمهم من سجل القوات الانكشارية^(٤١) .

وكانت هناك عقوبات أخرى تنفذ على الجرائم الخفيفة داخل غرف الانكشارية ، اما ما يخص الجرائم الكبيرة فكانت تنتظر في ديوان الآغا ثم يجري تنفيذها ، ولهذا كان يجري انزال العقوبات بحق الجرائم التي يرتكبها أي انكشاري ، اما عن طريق الجلد بالعصا^(٤٢) .

كما كانت توقع على افراد الانكشارية عقوبة الخصاء ، إذا كرر الجريمة الواقعة عليه أو خرج عن قواعد الضبط العسكري ، فيأمر آغا الانكشارية بإجراء عملية الخصاء الكلية له ، ومن خلال ذلك يفقد الانكشاري رجولته ثم يلتحق بالخدمة الداخلية في القصر السلطاني^(٤٣) .

سابعاً : التجهيزات العامة والعسكرية للجيش الانكشاري :

الارزاق :

كانت الدولة تقدم للجيش الانكشاري ارزاقاً تضم بعض المواد الغذائية الاساسية مثل اللحوم والرز والخبز ، إذ كانت تزود الاورطة بكمية من لحم الغنم ومن الخبز يومياً وفي الاعياد الدينية عيد الاضحى والفطر كان يقدم خروفاً لكل اورطة ، وهذه الارزاق هي كل ما تستلمه الاورطة من الدولة من مواد غذائية ، الا ان قائد الاورطة كان يزودها ، بما يتوفر لديه من مال ، بكمية من الرز والزبدة والخضار ، بحسب حاجتها ، وفي اوقات الحرب ، كانت الدولة تزود الاورطة بكميات اضافية من اللحوم والخبز ، اما باقي المواد اللازمة من الارزاق فيتولى قائد الاورطة أمر تدبيرها بنفسه ، وينطبق الحال نفسه على قوات المشاة المسلحة وصنف المدفعية والنقل ، اما قوات الخيالة (السباهية) فلم يكن يزود افرادها بشيء من هذه الارزاق من الدولة ، وانما تعتمد على ما تدره الاقطاعات العسكرية^(٤٤) .

وكان يحصل كل فرد من افراد الانكشارية على ارزاق يومية عبارة عن (رغيفين) من الخبز ومئتي غرام من اللحم ومائة غرام من الرز وثلاثمائة غرام سمن نباتي^(٤٥) .

ولم يكن هناك نظام معين لتوزيع الطعام للانكشارية من قبل الدولة ، فكان الانكشارية هم المسؤولون عن طعامهم وكان لهم اموال احتياطية خاصة بالطعام ، لكن في الايام العادية غير اوقات الحروب كانوا يدفعون من اموالهم كل اسبوع عشر اقجاة ، واستمر هذا الوضع حتى القرن السابع عشر الميلادي ، ولكن بعدما ارتفعت هذه الاسعار فاصبحوا يدفعون للطعام مرتين

في الاسبوع ، بدلاً من مرة واحدة للحصول على الطعام ، واما الاغنياء من الانكشارية كانوا يدفعون بعض الاموال ، كوقف لتصرف لإطعام زملائهم كمساعدة لهم ، وفي شهر رمضان كان يصرف من اموال الوقف لشراء زيت للقناديل وخشب التدفئة والخبز والطعام .

اما اللحوم فكانوا يشترونها في عهد السلطان محمد الفاتح من قصابين من خارج ثكنات الانكشارية وكانت اللحوم في بعض الاوقات يرتفع سعرها فتقل عندئذ كميتها التي يشترونها مما ترك اثراً على تغذيتهم وبسبب هذه المشكلة انشأ السلطان محمد الفاتح مذبحاً خاصاً للانكشارية وكان يدفع لشراء مئتي غرام من اللحوم ثلاث اقبات فقط حتى لو زادت اسعار اللحوم في الاسواق ، فكان سعرها لا يرتفع في المذبح الخاص للانكشارية ، وفرق زيادة الاسعار كان يتحملها السلطان نفسه فكان يدفع اربعة وعشرين الف قطعة ذهب سنوياً لسد العجز وفي عهد السلطان سليمان القانوني لم تصرف هذه الاموال في موضعها الصحيح وتم تبذيرها ، ولذلك افتتح السلطان المذكور ميداناً لبيع اللحوم ، وايضاً كانت تباع المئتي غرام من اللحوم بثلاث اقبات ، ولو زادت هذه الاسعار أيضاً كانت الدولة تتحمل الزيادة الحاصلة ، وكانت هذه الاموال تدفع إلى مالكي المواشي الذين كانوا يأتون بها من الميناء والفرق كان يأخذه القصابون^(٤٦) .

وهناك يوجد في كل سرية مطبخ يقوم بواجب اعداد الطعام لأفراد الانكشارية الذين كانوا يجمعون من اجورهم الخاصة اسبوعياً مبلغاً يتم فيه شراء لوازم الطبخ ، واما ما يتعلق بمأكل افراد الاورطة من الانكشارية ، فقد كان لكل اورطة قزان خاص يتناولون فيه الطعام^(٤٧) .

وكانت هناك قائمة يكتب عليها جدول الطعام اليومي الخاص بالاورطة ، وهذا من واجب ضباط الاعاشة وكان تحت ايديهم مساعدون من داخل الاورطة^(٤٨) .

وعند الذهاب إلى الحرب كان يدفع كل شخص من الاورطة قطعتين من الذهب لشراء الطعام ، ويدفع كل فرد من الانكشارية سواء من ذهب منهم إلى الحرب ام لم يذهب مثل هذه الاموال ولكن يستثنى المتقاعدين ، وفي يوم عيد الاضحى كانت تعطي الاضاحي للانكشارية حية لتذبح عند اورطاتهم^(٤٩) .

الزي العسكري :

في مطلع عهد الدولة العثمانية ، وبالتحديد في عهد مؤسسها السلطان عثمان (١٢٩٩-١٣٢٦م) ، لم تكن البزة العسكرية تختلف كثيراً عن لباس ابناء الطبقة الوسطى العثمانية لأنه لم يكن في ذلك الحين سوى العسكريين من متطوعي المدن والقرى^(٥٠) . وعندما انشأ السلطان اورخان (١٣٢٦-١٣٥٩م) الجيش الانكشاري ، لم يغير كثيراً في الزي العسكري لهذا الجيش بأستثناء القلنسوة التي أعطاها لوناً ابيض ليميزها عن الوان القلانص التي كان افراد العامة يلبسونها ، الا انه في عهد السلطان مراد الأول (١٣٥٩-١٣٨٩م) بدأ ضباط الانكشارية يلبسون القلنسوة الحمراء المطرزة بالذهب مقلدين بذلك الامير سليمان ابن اورخان^(٥١) .

اصبح للانكشارية بعد ذلك بزة خاصة بهم ، فكان زي الرقباء والجنود يتميز بشكل القبعة أو العمامة أو القلنسوة التي يلبسونها دون النظر إلى اللون ، اما الضباط قادة الاورطات في مختلف الفرق فكان زيهم لا يتميز الا بلون الحذاء ، إذ كان ضباط البلك يلبسون احذية حمراء في حين كان ضباط باقي الفرق يلبسون احذية صفراء ، ويلبس ذوي الرتب الدنيا احذية سوداء^(٥٢).

وكان الضباط ذوي الرتب العليا يتميزون بقبعاتهم المزركشة بالريش السكف أو الكوكا ، اما الآغا فكان له زي خاص به فأنه كان يلبس على رأسه قلنسوة وهي بيضوية الشكل وكان يضع عليها علامة حمراء وهي مصنوعة من الجوخ^(٥٣) . ثم اصبحت اللحي علامة مميزة من علامات جند الانكشارية وضباطهم ، ففيما يختص بالجند كان يمنع على الشباب منهم ان يلتحوا ، ولا يسمح بذلك الا للمسنين منهم ، اما الضباط فكان على القادة الكبار منهم أي قادة الفرق والضباط الاربعة الأول في كل اورطة ان يلتحقوا اجبارياً ، ولا يسمح لباقي الضباط بذلك^(٥٤) .

يمكن ان نميز بين الرتب العسكرية والمستخدمين في القوات الانكشارية من خلال الزي الرسمي ، إذ كان لكل رتبة عسكرية لون يميز زيها العسكري ، مثل (القلانس ، والقاووق ، والقفطان ، والاحزمة) اما ما يخص الوانها فكان لكل فئة من رجال الدولة قلنسوة لها شكلها ولونها الخاص بها^(٥٥) .

الكسوة :

لم تكون الدولة العثمانية تزود بالكسوة اكثر من اثني عشر الف انكشاري وذلك بسبب النظام الذي قد وضعه السلطان محمد الفاتح ، وحدد فيه عدد افراد الجيش الانكشاري باثني عشر الف جندي ، على الرغم من هذا الجيش قد زاد عدده بعد عهد هذا السلطان ، الا ان النظام الذي وضعه السلطان نفسه فيما يختص بإعداد ملابس الجند لم يتغير على الرغم من كل الضغوط التي مارسها افراد الجيش في سبيل ذلك^(٥٦) . فقد كانت الدولة تقدم لهؤلاء الجند كل سنة كمية من الجوخ السالونيكى بالوان مختلفة ، وكانت تقسم كمية القماش إلى اثنتي عشر الف قطعة ، حجم كل منها سبعة اذرع ، كما كانت تضع غللات حديدية للجند ، وخصص لكل جندي انكشاري ، فضلاً عن ذلك سبع اذرع من القماش الابيض المشوب بالصفرة للعمامات وسبعة أخرى للقمصان ، وقد كانت هذه الكسوة تسلم إلى قائد الاورطة التي كان يوزعها بحسب مشيئته على جند اورطته ، وكان يفضل عادة ان يمنحها لأصحاب الرتب القديمة والجنود في الخدمة^(٥٧) .

وكانت معظم الحرف اللازمة متوفرة في ثكنات الجيش الانكشاري بما يشبه حالة من الاكتفاء الذاتي تقريباً ، فتتولى مثلاً اورطة من فرقة البلك اعداد الخبز ، واورطتان من فرقة الجماعة متفرغتين لأعمال الطهي ، كما كانت بعض الاورطات متفرغة لأعمال التزجيج أي الزجاج والسلاحية ومهمتها تصليح الاسلحة ، واورطة أخرى تتولى قيادة الزوارق وصناعة السفن^(٥٨) .

وكان افراد الانكشارية يلبسون غطاء الرأس بشكل مائل ، اما بخصوص الضباط فكان يلبسونه بشكل مستقيم^(٥٩) ، فضلاً عن هذا ان الدولة كانت تقدم لهم أنواع من الاقمشة في فصلي الصيف والشتاء وتصرف لهم ستر خاصة للمطر ، ثم تزود افراد الانكشارية بالعدد الكافي من الجوخ ، ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي ، وعند عدم توفره كانت الدولة تمنحهم ما يقابله من البذل النقدي^(٦٠) .

الرأية :

كان للجيش الانكشاري رأية كبيرة (بيرق) يسمى الامام الاعظم ، وذلك تيمناً باسم الامام أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي في الإسلام والذي كان مذهب الدولة الرسمي ، وكانت هذه الرأية مصنوعة من الحرير الابيض ، وقد طرز عليها بخط كبير آيات قرآنية تناسب ظروف واوقات حملها ، كذلك التي تدعو إلى الجهاد في سبيل الله أو تدعو أيضاً لأولي الأمر بالنصر المبين ، مثل الآية الكريمة : أبب جأ بببب^(٦١)، ججج جج ج^(٦٢) وكانت هذه الرأية تنصب في الميدان امام خيمة الآغا قائد الجيش مع اعلام الفرق الاربع مطوية في اغمار حمراء ، إلى جانب الطوغ المكون من اذنان ثلاث من خصال شعر الخيل وهو العلم الخاص بالآغا ، كما كان للاورطة علمها أو بيرقها الخاص ، وهو عبارة عن نصفه احمر والنصف الآخر اصفر ، وكان ينصب امام خيمة قائد الاورطة^(٦٣) .

وتحتفظ كل اورطة ، فضلاً عن علمها بشعار خاص يميزها عن باقي الاورطات ، وكان هذا الشعار يرمز اما إلى سلاح أو حيوان أو نبات أو شيء ما ، ويرسم على الخيم والفوانيس وابواب المساكن ، ودرج العسكريون في عهود متأخرة على وشم هذه الشعارات على اذرعهم وسيقانهم^(٦٤) وتحمل تلك الرايات والاعلام عند مراسيم الخروج إلى الحرب أو الاستعراضات في الموكب من قبل حملة الاعلام (بيرق دارية) وهم من الجنود^(٦٥) .

الاسلحة المستخدمة من الانكشارية :

لم تكن الدولة العثمانية تقدم السلاح للجند من الانكشارية في اوقات السلم ، فكان الجند الذين يخدمون منهم في العاصمة مزودين بنباييت فقط ، وكان حمل السلاح ممنوعاً عليهم ولا يسمح لهم ، الا بحمل سكين يضعونها في زنانيرهم ، اما العسكريون المتمركزون في مواقع الحدود والمراكز البحرية في المرافئ ، فقد كان مسموحاً لهم ان يحملوا السلاح ، الذي هو عبارة عن سيوف ومسدسات^(٦٦) .

وفي اوقات الحرب كان على العسكري الانكشاري ان يجهز نفسه بالسلاح وعلى نفقته الخاصة ، ولذلك كان له مطلق الحرية في اختيار السلاح الذي يريده أو يتوفر له ، فالارقبوز (البندقية القذاحة) والسيف والمسدس والدبوس الحديدي والخنجر والصفيحة والفأس ، كانت هي الاسلحة العادية للمشاة^(٦٧) ، في حين كان السيف والرمح والغدادة والقوس والسهم والمزراق (الرمح القصير بأطواله المختلفة) والحربة والاسلحة النارية احياناً من بنادق الفتل والصوان هي اسلحة الفرسان^(٦٨) .

ومن المفيد ان نشير إلى ان العسكري الانكشاري كان يعتني بنظافة سلاحه وبتزينه إلى حد المبالغة ، فكانت هناك السيوف المفضضة ، أي المطلية بالفضة وكذلك المسدسات ، وكثيراً ما كانت هذه السيوف والمسدسات تزركش برموز واسماء وآيات قرآنية رسمت كلها بخط بديع مذهب^(٦٩) ، وكانت الدولة هي المسؤولة عن مخازن الاسلحة والذخيرة ، سواء في العاصمة ام في مواقع عدة على حدودها ، وكان صنف السلاحية يتولى الاشراف على ادارة هذه المخازن ، فضلاً عن انه كان مكلفاً بنقل محتوياتها إلى ميدان القتال ، إذ يقوم القادة بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجند الذين لم يتوفر لهم الحصول على سلاح أو ذخيرة ، وكان كل سلاح يخرج من مخازن الاسلحة يعد مفقوداً ولا يعود اليها^(٧٠) . مما يدل ذلك على ضعف رقابة الدولة وسوء تصرف المسؤولين على تلك المخازن .

ولهذا فقد تنوعت الاسلحة والآلات الحربية التي استخدمها افراد القوات الانكشارية في اوقات الحرب والسلم ، وتطورت هذه الاسلحة بمرور الزمن ، وتم استخدامها على نطاق واسع في عمليات الدفاع والهجوم^(٧١) .

كما كانت هناك اسلحة متداولة مثل الصولجان والسياط وهدقة الحرب والبلطة والمنجل والرمح في رأس بلطة والرمح المتعدد الاسنان والسيوف المستقيمة ذات الحد أو الحدين والخناجر والرمح والتروس ، وكان الجنود الانكشارية يلبسون على صدورهم تروس من الزرد ، كما كانوا يلبسون ايضاً خوذ مصنوعة من الصلب تشبه في قمتها الطربوش وتنتهي بطرف مدبب^(٧٢) . وقد اجاد الجند الانكشاري في استخدام كل هذه الاسلحة^(٧٣) .

وفي عام (١٥٠٠م) تم تسليح الانكشارية ببنادق يدوية وذلك بعد تمرسهم وبسالتهم في القتال، وترابطهم في جماعات محاربة ومهاراتهم في استخدام هذه الاسلحة إلى جانب استخدامهم الاسلحة التقليدية القديمة، وأصبحت اسلحة الانكشارية مشابهة للطراز الاوربي فزودت بنادقهم بالحربة، فضلاً عن هذا كانت الدولة العثمانية مسؤولة عن تأمين جميع الاسلحة للجيش، ما عدا الاسلحة الشخصية مثل الخنجر والسيف والمزراق فأن توفيرها كان من مسؤولية الجند انفسهم^(٧٤).

وقد تميزت بنادق الانكشارية الموجودة في ولاية مصر، بأنها كانت مطعمة بالصف والعاج، كما تميزت بقلها مما كان يجبر الجنود إلى اخذ خطوة إلى الخلف عند اطلاق كل طلقة حتى يحتفظوا بتوازنهم، وكانوا مهرة في استخدام اسلحتهم إلى درجة كبيرة^(٧٥).

وقد اهتم السلطان سليم الاول بتطوير اسلحة الانكشارية بعدما كانت اسلحتهم تقتصر فقط على الاسلحة القديمة كالسيوف والخناجر والرماح والاقواس، فقد بدأ بتجهيز قوات الانكشارية بالأسلحة النارية كالبنادق والمدافع، فضلاً عن ذلك شرع السلطان نفسه منذ عام ١٥١٥م بتأسيس مصنعاً كبيراً للصناعات الحربية في العاصمة استانبول^(٧٦).

ثامناً : انظمة وتقاليد خاصة بالجيش الانكشاري :

كان العسكري الانكشاري يتمتع بامتيازات خاصة ومهمة لم يكن يتمتع بها سواه من عسكري باقي الجيوش العثمانية، فكان يصنف بالمرتبة الاولى بالنسبة إلى عسكري الجيوش، ولا يعاقب الا من ضابطه ولا يدفع ضرائب ولا تصدر املاكه الا نادراً، وكان للآغا الانكشارية افضلية على قادة باقي الجيوش الاخرى في الاحتفالات العامة باستثناء قادة جيشي السباهية والسلاحية، وذلك في احتفالات عيدي الاضحى والفطر فقط، لان هذين الجيشين هما اقدم من الجيش الانكشاري^(٧٧). وكان من واجب الآغا مع مساعديه القول كخيا والسكبان باشي السهر على حماية الامراء العثمانيين، ومن مهام الآغا ايضاً ان يلقي النظرة الاخيرة على السلطان المتوفي لكي يتأكد من ان وفاته كانت طبيعة ولكي يطمئن الجميع ويزيل من افكارهم الشكوك^(٧٨).

ولعل اهم امتياز تمتع به الجيش الانكشاري هو ان السلطان سجل اسمه في الاورطة الاولى من فرقة البلك ، وقد جرت هذه العادة منذ عهد السلطان سليمان القانوني ، وبموجب ذلك خصصت احدى غرف الاورطة للسلطان بصورة رمزية فكانت تزين بتاج سلطاني وتبقى مغلقة^(٧٩) .

كانت انظمة الجيش الانكشاري منذ مطلع تأسيسه وبالتحديد في عهد السلطان اورخان لا تسمح للانكشاري بالزواج حتى يكون دائماً متفرغاً للخدمة العسكرية ، الا ان هذا المنع لم يعد قائماً بعد ذلك ، إذ اصبح بإمكان الانكشاري الزواج عندما يصل إلى مرحلة تؤهله لتقاضي الراتب^(٨٠) .

لقد ساعد تأسيس الجيش الانكشاري كأكبر قوة مشاة عسكرية منظمة عرفت الدولة العثمانية في ذلك الحين وأقواها ، على ازدياد شأنها وتوسيع رقعة فتوحاتها ، ولكن الامتيازات الكثيرة والصلاحيات الواسعة التي منحت إلى افراد هذا الجيش من السلاطين العثمانيين ادت إلى سيطرته على مقاليد المجتمع والحكم في الدولة بوصفه القوة الضاربة فيه ، فاصبح افراده يشكلون خطراً على السلاطين بدلاً من ان يوفرُوا الحماية الاكيدة لهم^(٨١) .

لقد قام علاء الدين بتنظيم الجيش العثماني بعد أن انتهى من تنظيم صفوف الانكشارية ، وقرر ان يقوم بتوزيع الاراضي التي تم فتحها على الجنود والقادة بدلاً من منحهم الاموال ، كما كان منح هذه الاراضي للجنود النظامية والانكشارية التي عرفت فيما بعد بأراضي التيمار وكان القائمين على هذه الاراضي مضطرين إلى تمهيد الطرق واصلاحها للجيش في حالة الحرب ، حتى انه تم اختيار وحدة من الانكشارية تستخدم في اعمال الحفر واصلاح الطرق ، وكان عدد افراد تلك الوحدة في البداية الف شخص^(٨٢) .

لقد منح الجنود المستحقون مكافأة لهم اقطاع صغير يقوموا بزراعته مقابل تقديم عدداً من الفرسان من اثنين إلى اربعة أو عدد من البحارة لخدمة الاسطول ، كما يمكن منحهم اقطاع اكبر مساحة يطلق عليها زعامت ويطلق عليه الزعيم الذي يبلغ دخله مائة الف اقجة ، وهذا الأخير يقدم عن كل خمسة الاف اقجة رجلاً والاقجة الفضية تعادل ربع وزن الدرهم . ولكن نجد ان قيمة الاقجة اختلفت من عهد سلطان لآخر ما

بين ارتفاعاً وانخفاضاً على ان النظام الاقطاعي لم يلاق نجاحاً في الولايات العثمانية بقدر ما لاقاه في المواطن الاصلي للعثمانيين ، إذ ثبت فشله بعد الاتساع التي حققتها الدولة العثمانية ، ويعود السبب في ذلك إلى ان البكر بك قد عمد على تفتيت اقطاعه وتوزيعه بين غير مستحقيه ، ممن يعملون معه من الاتباع ، بينما انشأت الدولة لينا له من يقدم لها خدمة عسكرية فعالة في ميادين القتال ، ولذلك عمد السلطان سليمان القانوني إلى ايجاد قانون ناميه ، إذ حرم في احدى مواده على البكر بك حق التحكم في اقطاعه ، الا بعد الرجوع الى السلطة المختصة ، كذلك اصبح ابناء الاقطاع عليهم ان يثبتوا مقدرتهم العسكرية قبل ان يمنحوا حق اقطاع خاص لهم ، فاذا بلغ احدى التاسعة عشر ولم يقدم عملاً عسكرياً ، فإنه يحرم من تمتع بقطعة ارض ، الا انه غالباً ما تمت مخالفة هذا القانون بعد تطبيقه ، وذلك للتهرب من دفع الضرائب التي اخذت تزداد قيمتها يوماً بعد آخر (٨٣) .

ولكن بعد مرور الزمن تم منح اراضي التيمار إلى ضباط الانكشارية المتقاعدين كرواتب لهم ، اما الجنود غير النظاميين ، فقد خصصت لهم اراضي وليس رواتب ، ولا سيما بمقدار الاراضي التي يطلق عليها التيمار (٨٤) .

اما عن الاختلاط بالمجتمع فلم يكن يسمح لأفراد الانكشارية بالاختلاط بالعامية ، وبذلك لم يكن لهم امل في تكوين اسرة من زوجة وابناء ولكن حبهم للجهاد في سبيل الله قد ملئ حياتهم وكان القرآن منهجهم ودستورهم والسلطان العثماني والدهم والثكنة العسكرية مأواهم (٨٥) .

وعندما سمح لأفراد الانكشارية بالزواج في نهاية القرن السادس عشر الميلادي في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) تحولت الانكشارية إلى وظيفة وراثية فقد صار الالتحاق بها بالوراثة دون العناية بالمقدرة على اداء الخدمة العسكرية ، ثم ضعف أمر الانكشارية بعد ذلك ، كما ان زيادة الاسعار وتأخر استلام رواتبهم ، جعلهم يضطرون إلى العمل ببعض الصناعات اليدوية أو الالتحاق بخدمة السفراء الاجانب كما فعل بعض من ضباط الانكشارية (٨٦) .

وكان لأفراد القوات الانكشارية اعمال أخرى غير الحرب والقتال ، فقد كانت الدولة تعزز جيوشها بهم في المدن والقرى المفتوحة حديثاً لتأمين حمايتها ، وكان لهذه

القوات مكان الصدارة على سائر جيوش الدولة العثمانية في الولايات العربية ، ونذكر على سبيل المثال بلاد الشام بتقسيماتها الادارية ومصر والعراق ، فقد كان الانكشارية في هذه الايالات يخضعون لأمره الولاة المحليين ويتقاضون رواتبهم من الحكومة المحلية في تلك الايالات^(٨٧) كما كان لكبار ضباط الانكشارية الحق في تولي امانة قافلة حج بلاد الشام وكان ولاية بلاد الشام يعينون أحد كبار قادة الانكشارية أمراء لحماية تلك القافلة ، كما ان افراد من الانكشارية شاركوا في جباية الضرائب في ولاية دمشق بشكل دائم واصبحوا يجمعوا هذه الضرائب بنسب مرتفعة عن المقادير التي حددتها الدولة وتعسفوا في طرق جبايتها ، وكانوا يرسلون المقدار المطلوب للسلطان والباقي يحتفظوا به لأنفسهم^(٨٨) .

وهذا يفسر كره اهالي دمشق للحكم العثماني والجند العثماني على حد سواء ، نظراً لإثقال كاهلهم بالضرائب من ق الانكشارية والتعسف في جمعها .

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة التاريخية العسكرية العثمانية ، ان الجيش الانكشاري يعد اشهر ما تميزت به الدولة العثمانية عسكرياً ، إذ كان بمثابة سلاح للدفاع والتوسع في مراحلها الاولى ، نظراً لما عرف به افراده من كفاية قتالية وشجاعة فائقة وثبات راسخ في المعارك ، ووصف سلوكهم في بادئ الامر وطيلة المراحل الاولى من تأسيس نظامهم الداخلي ، بالطاعة والانقياد التام والهدوء ، حتى اصبحوا الاداة الرئيسية والضاربة بيد السلطان العثماني .

ان روح الانضباط العسكري الذي تمتع فيها افراد الجيش الانكشاري في المراحل الاولى من تأسيسه وخلال مدة قوة الدولة العثمانية وازدهار فتوحاتها ، ترجع إلى صرامة النظام الداخلي الذي وضع لتنظيم آلية عمل الجيش الانكشاري ، والحرص الكبير من الهيئة العثمانية الحاكمة ، على تربية افراده تربية دينية وعسكرية صارمة ، انت نتائجها من خلال عظم المهام التي انجزها ، اولئك الافراد على صعيد المحافظة على الامن والنظام في الداخل ، وقيادة المعارك ضد الاعداء في الخارج ، قبل ان يصاب نظامهم بالضعف والتدهور

هوامش البحث

(١) أحمد جواد ، تاريخي عسكري عثماني ، استانبول ، ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م ، ص ١٠٠ ؛
سونيا محمد سعيد البنا ، فرقة الإنكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال
المصادر التركية ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص ١٧ ؛ جرجي زيدان
، مصر العثمانية ، تحقيق : محمد حرب ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٦٨-
٦٩ ؛ كمال السعيد حبيب ، الاقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الهجرة
النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية ٦٢٢- ١٩٠٨م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢م
، ص ٣٣٨- ٣٣٩ ؛

W. E. D. Allen, The Turks in Europe A sketch- study, London, 1919,
p.12 .

(٢) جاسم محمد حسن العدول ، الدولة العثمانية ابان حكم السلطان سليم الاول ١٥١٢-
١٥٢٠م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ص ١٠٢ .

(3) Mouradja Dohsson, Tableau General del Empire Ottoman, T. VII,
Paris, 1788- 1824, p. 312 .

(٤) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩- ١٨٣٩م ،
اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢م ، ص ١١ .

(٥) ياسين سويد ، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين ، الامارة المعينية
١٥١٦- ١٦٩٧م ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ج ١ ،
ص ١٠١ ؛ هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة : عبد
المجيد حسيب القيسي ، دار المدى للثقافة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٦) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٦٨- ٦٩ ؛ عبد الكريم
رافق ، العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦م ، د.م ، دمشق ، ١٩٧٤م ، ص ٤٥- ٤٦

- (٧) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
- (٨) عباس العزاوي ، تأريخ العراق بين احتلالين ، بغداد ، ١٩٤٩م ، ج ٤ ، ص ٧٨ ؛ ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩١ .
- (9) Dohsson, op. cit, T. VII, p. 313 .
- (١٠) إبراهيم افندي ، المصباح الساري ونزهة القارئ ، بيروت ، ١٨٥٥م ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- (١١) هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٨ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
- (١٢) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩١ .
- (١٣) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧١ .
- (14) Dohsson op. cit, T, VII, p. 312 ;
- هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- (١٥) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ج ١ ، ص ٤٧٠ .
- (١٦) محمد سهيل طقوش ، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٨م ، ص ٨٢ .
- (17) Dohsson op. cit, T, VII, pp. 313- 316 .
- (١٨) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ . ومن المفيد ان نشير هنا إلى ان تعداد افراد كل اورطة في العاصمة في عهد السلطان محمد الفاتح بلغ حوالي خمسين مقاتل وزيد عدد افراد الاورطة حتى بلغ مائة مقاتل خلال القرن الثامن عشر ، وان تعداد افراد الاورطة الموجود في بعض ولايات الدولة وصل في وقت السلم إلى حوالي ثلاثمائة مقاتل ، وزيد في وقت الحرب ليصل إلى حوالي خمسمائة مقاتل . ينظر : هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٠ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

- (١٩) سونيا محمد سعيد البنا ، المصدر السابق ، ص ٨٦ ؛ ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٣-٩٤ .
- (٢٠) محمود شوكت ، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكرية سي مكتب حربي ، مطبعة سي ، استانبول ، ١٣٢٥ هـ ، جلد ١ ، ص ٥١ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
- (٢١) يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود ، مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ، ١٩٨٨ م ، ج ٢ ، ص ٣٩١-٣٩٢ .
- (٢٢) أحمد رفيق ، تروكية تاريخي ، مطبعة سي ، استانبول ، ١٩٢٣ م ، ص ٢٩٥-٢٩٨ .
- (23) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 332- 339 ;
- هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٠ .
- (24) Stanford J. Shaw. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol, I: Empire of the Gazis, the Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280- 1808, Gambridge, Rep, 1977, p. 123 ;
- يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
- (٢٥) أحمد رفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨-٣٠٠ .
- (٢٦) جورجى زيدان ، مصر العثمانية ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
- (٢٧) أحمد راسم ، رسملي وخريطة لي عثمانلي تاريخي ، ايكنجي طبع شمس مطبعة سي ، استانبول ، ١٣٢٨ هـ ، برنجي جلد ، ص ٥٥٨ .
- (٢٨) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
- (٢٩) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
- (30) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 334- 335 .
- (31) Ismail Hakki UzunGarsili, Osmanli Tarihi, Baski 7, Turk Tarih kurnmu Yayinlari, Ankara, cilt I, 1975, S. 511 .

- (٣٢) اكمل الدين احسان اوغلي ، الدولة العثمانية تأريخ وحضارة ، ترجمة : صالح سعادوي ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٩٩م ، المجلد ١ ، ج ١ ، ص ٣٨٨ ؛ سونيا محمد سعيد البنا ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .
- (٣٣) يلماز اوزتونا ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٩ .
- (٣٤) عبد العزيز محمد الشناوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .
- (٣٥) اكمل الدين احسان اوغلي ، المصدر السابق ، المجلد ١ ، ص ٣٨٩ .
- (٣٦) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠ .
- (٣٧) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .
- (٣٨) كان القاضي عسكر هو رئيس الهيئة القضائية ، إذ نشأ القانون العثماني ذات تنظيم واساس عسكري ، والواقع ان السلطان مراد الأول (١٣٥٩ - ١٣٨٩م) كان أول من وضع هذا المنصب على غرار النظام القضائي المملوكي في مصر ، ثم اضاف كل من السلطانين محمد الفاتح وسليم الأول قاضيان اخران واحد لأوروبا وآخر لأفريقيا ، ولم تكن سلطة هذين القاضيين تقتصر على الشؤون العسكرية ، بل تعدتها إلى الشؤون المدنية ، فهما اللذين يعينان القضاة ونوابهم وجميع الموظفين القضائيين الآخرين ، ويؤلفان محكمة الاستئناف العليا . ينظر : كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، الاتراك والعثمانيون وحضارتهم ، ترجمة : نبيه فارس ومنير البعلبكي ، ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ج ٣ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
- (٣٩) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- (40) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 351- 353 ;

أحمد جواد ، المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .

(41) Ismail Haki Uzunçarsili, A. G. E, cilt 1975, S. 557- 558 .

(٤٢) محمود محمد الحويري ، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى ، المكتب المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٤٩ .

- (٤٣) عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧٩ .
- (٤٤) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .
- (٤٥) أحمد راسم ، المصدر السابق ، برنجي جلد ١ ، ج ١ ، ص ٥٢ .
- (46) Bak: Ord prof Ismail Hakki Uzunçarsili: Osmanli Devleti Teşkilatından, kapukulu. S. 254- 257 .
- (47) Ismail Hakki Uzunçareili Osmanli Tarihi, Baski 7, Turk Tarih kurumu Yayinlari Ankara, ciltl, 1975, S. 559 .
- (٤٨) اكمل الدين احسان اوغلي ، المصدر السابق ، المجلد ١ ، ص ٣٨٩ .
- (٤٩) سونيا محمد سعيد البنا ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .
- (٥٠) أحمد راسم ، تاريخي عثماني ، برنجي جلد ١ ، المصدر السابق ، ص ٣٨ ؛
- Stanley Lane poole, Tukey The Story of the Nations, Fourth Impression, New York, 1900, p. 13 .
- (٥١) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .
- (٥٢) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٧ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (٥٣) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .
- (54) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 343- 344 .
- (٥٥) أحمد رشيد ، خريطة لي ورسملي مكمل تاريخي عثماني ، ارتين اصدوريان مطبعة سي ، استانبول ، ١٣٢٨هـ ، ص ٥٧٠ .
- (٥٦) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤ - ٦ .
- (٥٧) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .
- (58) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 341- 342 ;
- يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (59) Ismail Haki Uzunçarsili, A. G. E, cilt -1- , S. 511 .

- (٦٠) اكمل الدين احسان اوغلي ، المصدر السابق ، مجلد ١ ، ص ٣٨٩ .
- (٦١) سورة الفتح ، الآية : ١ .
- (٦٢) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
- (63) Dohsson, op. cit, T, VII, pp. 346- 347 .
- (٦٤) سيد مصطفى نوري ، نتائج الوقوعات ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ وينظر :
هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩١ - ٩٢ .
- (٦٥) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .
- (٦٦) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (٦٧) هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٠ ؛
- Shaw, op. cit, vol. 1, p. 123 ;
- محمد كرد علي ، خطط الشام ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٧ . وذكر أحد الانكليز
المقيمين في استانبول خلال المدة ١٦٠٣ - ١٦٠٥م ، ان الانكشارية كانوا يحصلون على البارود
الجيد من انكلترا ، وان التجار الانكليز ملكوا ثلاث محلات لبيع الاسلحة والاعتدة في استانبول .
ينظر : باسم حطاب الطعمة ، العلاقات التجارية والدبلوماسية الانكليزية العثمانية ١٥٥٨ -
١٦٢٥م ، دراسة تحليلية ، بحث منشور في مجلة آداب البصرة ، العدد ٣٠ ، لسنة ٢٠٠١م ،
ص ١٤١ .
- (٦٨) محمد آغا خواجه زادة ، سلحدار تاريخي ، د.م ، استانبول ، ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م ، ج ١ ،
ص ٦ - ٨ ؛

Ismail Hakki Uzunçarsili, Osmanli Tarihi, Baski 7, Turk kurnmu Yayinlari,
Ankara, 1, 1975, S. 557 .

- (٦٩) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .

- (٧٠) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤ ؛ يوسف عبد الكريم طه مكّي الرديني ،
المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (٧١) محمد ثريا ، سجل عثماني ، ياخوذة تذكرة مشاهير عثمانية ، مطبعة عامرة ، دردنجي
جلد ، ١٢٠٨ هـ ، ص ٥١٧ .
- (٧٢) جلال يحيى ، العالم الاسلامي الحديث ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٩ م
، ص ٦٠٢ ؛ محمود علي عامر ، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق ، دار الرحاب للنشر
والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١ م ، ص ٦٧ .
- (٧٣) سونيا محمد سعيد البنا ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
- (٧٤) محمود شوكت ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
- (٧٥) محمود محمد الحويري ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .
- (٧٦) جاسم محمد حسن العدول ، المصدر السابق ، ص ١٠١ ؛

V. J. Parry, (The Regions of Bayzid II and Selim 1481- 1520) in, M. A
cook (ed.), A History of the Ottoman Empire To 1730, Cambridge: 1976,
p. 77 ; هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ - ٨٥

- (٧٧) يوسف عبد الكريم طه مكّي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (٧٨) هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٩ ؛ وينظر :

Shaw, op. cit, Vol, I, p. 123 .

- (٧٩) ياسين سويد ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٩ .
- (٨٠) أحمد جواد ، المصدر السابق ، ص ٥٤ ؛ Shaw, op. cit, Vol, I, p. 123
- (٨١) أحمد بن اسماعيل بن جودت ، تاريخ جودت ، ترجمة : عبد القادر الدنا ، مطبعة
الجريدة ، بيروت ، ١٨٩٠ م ، ج ١ ، ص ١٠٠ ؛ محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية

- العثمانية ، تحقيق : إحسان حقي ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٦م ، ص ١١٨ ؛
يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
- (٨٢) جوزيف فون هامر ، التاريخ العثماني الكبير ، مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ،
١٩٨٨م ، ج ٢ ، ص ٣٨٩ .
- (٨٣) هاملتون جب وهارولد بوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- (٨٤) جوزيف فون هامر ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
- (٨٥) عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧٩ .
- (٨٦) كارل بروكلمان ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .
- (٨٧) عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٩٤ ؛ حسن الضيقة ، الدولة
العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، ١٩٩٧م ،
ص ١٠٢ ؛ محمود السيد ، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها ، مؤسسة شباب الجامعة ،
جدة ، ١٩٩٩م ، ص ٢٠٠ .
- (٨٨) نوفان رجا الحمود ، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر ،
دار الافاق العربية ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ١٠٤ - ١٠٨ .

تعريف بالمصطلحات العثمانية التي وردت في البحث^١

الانكشارية :-

عرفت باسم يكي جري وتلفظ يني جري (yenic,eri) أو يني تشاري ، ويكيجاري بالتركية وبالعربية تعرف بأسم الانكشارية ومعناه الجيش الجديد ، ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان مراد الأول (١٣٥٩ - ١٣٨٩ م) هو أول من أسس جيش من المماليك أطلق عليهم ينكجارية وتعني الجيش الجديد ، لكن اغلب المصادر تشير الى أن السلطان اورخان هو أول من أسس الانكشارية واتخذها جيشاً له .

الحاج بكتاش :-

انه كان تلميذا الى (بابا إسحاق) زعيم الحركة الصوفية الباطنية التي شاعت بين قبائل الأناضول في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ومهما يكن فقد اختاروه ولياً لهم وبنوا تكيتهم الرئيسية بالقرب من ضريحه في (قره شهر) بين انقره وقيصريه .

الطريقة البكتاشية :-

انتشرت الطريقة البكتاشية في أسيا الصغرى ولا يعرف في الواقع متى شكل البكتاشيون بالضبط طريقتهم وانها تنظمها ، ولكن يمكن إرجاعها بشكلها المنظم الى القرن الخامس عشر وتنسب هذه الفرقة الى حاجي بكتاش .

^١ طه زاده عمر فاروق ، تاريخ أبو الفاروق ، مطبعة المدى ، استانبول ، ١٣٢٥ هـ ، ج ١ ، ص ؛ . خليل اينالچك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد الارناؤوط ، دارالمدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ص ٣٣٥

الدوشرمة :-

(Devs,irme) تجنيد أولاد المسيحيين لأعدادهم لتولي المناصب في البلاد أو الإدارة أو الخدمة في القوات الانكشارية .

آغا الانكشارية :- قائد الانكشارية

أوجاق الانكشارية :- فصائل من جند الانكشارية

القول كخيا :- مساعد ثاني للآغا الانكشارية وظيفته الإشراف على الشؤون المالية والاقتصادية الخاصة بالاوجاق الانكشارية .
الاورطات :- كتائب

اوجاق اغالري :- أعلى مجلس إداري في الدولة العثمانية .

السكبان باشي :- ومعناه رئيس مربي الكلاب مهمته مرافقة اللجنة ومراقبتها وهو يقف دائماً على يمين آغا الانكشارية ، ويقدم تقريراً مفصلاً للسلطان .

جو باجي :- احد ضباط الانكشارية